

صندوق النقد الدولي
إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي



الجمهورية العربية السورية - مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩

النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي

البيان الختامي

دمشق

٢١ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩

الجمهورية العربية السورية - مشاورات المادة الرابعة

النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي، ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٩

يلخص هذا البيان الختامي النتائج والتوصيات الأولية التي توصلت إليها بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت دمشق خلال ٧-٢١ ديسمبر ٢٠٠٩ للتباحث حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩. وتود البعثة أن تعرب عن خالص الشكر للسلطات السورية على حسن التعاون وكرم الضيافة.

السياق: كان أثر الأزمة المالية العالمية على سورية محدودا نسبيا وجاء من خلال ارتباط اقتصادها بأوروبا ودول أخرى في المنطقة وخاصة دول الخليج. أسهمت الأزمة في خفض معدل النمو والصادرات السلعية والخدمية وزيادة معدلات البطالة.

التوصيات الرئيسية:

- كان اتساع العجز المالي في عام ٢٠٠٩ مناسباً للتقليل من أثر الأزمة العالمية، ولكن تخفيض هذا العجز ضروري في المرحلة القادمة. وسيكون من الضروري ترشيد الزيادة الكبيرة في الاستثمارات العامة التي حددتها ميزانية ٢٠١٠.
- هناك ترحيب بتبسيط نظام الضرائب مؤجرا، وينبغي تكميله بالتقدم في الأعمال التحضيرية المتبقية لإدخال ضريبة القيمة المضافة في ٢٠١١.
- ترحب البعثة بالتقدم المحرز في إصلاح دعم المنتجات البترولية وتحسين إدارة المالية العامة. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتوضع على الموازنة عمليات شبه المالية العامة التي تجريها المصارف العامة ومؤسسات الدولة.
- استراتيجية مصرف سورية المركزي لتحديث إطار السياسة النقدية ملائمة وحدث تقدم ملموس في تنفيذها، وهناك تحديات هامة قائمة. ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تعزيز استقلالية المصارف وتطوير سوق للأوراق المالية بما في ذلك إصدار أدون الخزائنة.
- ترحب البعثة ببدء تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي سنة ٢٠٠٨ التي تشمل ضمان تقدم المصارف العامة للمصرف المركزي بدون تأخير بيانات دورية عن مؤشرات سلامتها المالية. وينبغي إعطاء الأولوية في الفترة المقبلة لإصلاح هذه المصارف لكبح أي التزامات محتملة على المالية العامة تترتب على قروضها المتعثرة، ولتسريع تطوير القطاع المالي وزيادة كفاءته. على الرغم من مشروعية مقاصد المفاضلة في الاحتياطي القانوني للمصارف بغرض تشجيع إقراض مشروعات استثمارية إلا أن هذه المفاضلة لن تكون متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية.
- يبقى التحدي الأساسي هو تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل. وينبغي استمرار الجهود لتحقيق معدلات نمو مرتفعة بما في ذلك تحديث القوانين واللوائح وترشيد تنظيم نظام الدعم في القطاعات المختلفة، والمزيد من تحرير التجارة.
- ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين أوجه القصور الكبيرة في الإحصاءات والتي تعرقل التحليل الاقتصادي وصنع السياسات.

أولاً: أحدث التطورات الاقتصادية

١. كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية علي سوريا معتدلاً نسبياً وجاء أغلبه من خلال التعاملات مع الشركاء التجاريين في المنطقة وفي أوروبا. ويقدر تباطؤ النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ بحوالي نقطة مئوية واحدة ليصل إلى حوالي ٤% ، ويعكس هذا زيادة طفيفة في إنتاج النفط، وانخفاضا في النمو الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي بمقدار ١,٥% نقطة مئوية ليصل إلى ٤,٥%. وكان هناك تعافياً معتدلاً في القطاع الزراعي الذي عوض جزئياً عن التباطؤ في نمو قطاعات الصناعة والتشييد والخدمات. ووصل معدل البطالة إلى ١١% تقريباً. أما التضخم فقد انخفض انخفاضاً كبيراً ليصل إلى حوالي ٢,٥% مما يعكس التراجع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والسلع الأساسية.

٢. من المتوقع أن يزيد العجز المالي الكلي في عام ٢٠٠٩ من حوالي ٢٠,٥% إلي ٥٠,٥% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي. وقد أتاح ضبط الأوضاع المالية العامة في السنوات الماضية الفرصة للقيام بإجراءات مضادة للاتجاهات الدورية للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. تقدر الزيادة في الإنفاق الإجمالي بحوالي ٥% من الناتج المحلي نتيجة لارتفاع الاستثمار العام، وزيادة الأجور والتحويلات للتعويض جزئياً عن ارتفاع أسعار الوقود. يتوقف تحقيق ذلك على ترشيد مخصصات الإنفاق الاستثماري في الموازنة بحيث تكون نسبة تنفيذ الاستثمارات تشابه نسبة التنفيذ في موازنة ٢٠٠٨ الأصلية. وبالنسبة للإيرادات فقد زادت الإيرادات غير النفطية وهو ما يرجع جزئياً إلى إحكام عملية تحصيل الضرائب بفضل تحسين الإدارة ووضع الحوافز للمكلفين لتسوية المتأخرات. علاوة علي ذلك ارتفع فائض المؤسسات العامة مقارنة بمستواه المنخفض في عام ٢٠٠٨ والذي يرجع جزئياً إلى ارتفاع أسعار واردات هذه المؤسسات في ذلك العام والتسعير الإداري.

٣. من المنتظر أن يزيد العجز في حساب المعاملات الجارية الخارجية إلى حوالي ٤٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩. ويعود ذلك إلي الانخفاض في صادرات السلع والخدمات بشكل أكبر من الانخفاض الذي حدث في الواردات. وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية كانت الإيرادات السياحية قوية، بينما انخفض بشكل طفيف كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج، وفي نفس الوقت ظل إجمالي الاحتياطيات عند حوالي ١٧ مليار دولار وهو مستوى مريح.

٤. في سبيل دعم الإقراض وخاصة للمشروعات الاستثمارية قام المصرف المركزي السوري باتخاذ عدد من الإجراءات منها: (١) تقليل الاحتياطي الإلزامي بمقدار يصل إلى ٥% للمصارف التي تزيد من إقراضها للمشروعات الاستثمارية. (٢) إلزام بعض المصارف العامة بشطب الجزاءات على الديون المتأخرة، ومد فترة السداد. (٣) تخفيض معدلات سعر الفائدة الإرشادي على الودائع من ٧-٩% إلى ٦-٨%. (٤) وضع تسهيل مقرر الملائم الأخير. (٥) زيادة سقف الإقراض لمشروعات التنمية من ٢٥% إلى ما يقرب من ٣٥% للمشروع الواحد. علاوة على ذلك استحدثت وزارة المالية حوافز ضريبية لتشجيع الشركات على المساهمة في الأهداف الاستراتيجية مثل ممارسة النشاط في أماكن نائية، وزيادة التوظيف، وطرح إصدارات عامة مبدئية في سوق الأسهم.

٥. وكذلك اتخذت السلطات سلسلة من التدابير لتخفيف آثار الجفاف والارتفاع في أسعار الديزل على القطاع الزراعي. و تضمنت هذه التدابير إعفاء المزارعين في المناطق المتضررة من الجفاف من الضرائب، وإعادة جدولة القروض، وشطب الجزاءات على فوائد الائتمان المتأخرة، علاوة على قيام السلطات بزيادة أسعار شراء المحاصيل الزراعية الأساسية. كما أنشأت الحكومة صندوق الدعم الزراعي في عام ٢٠٠٨ بهدف تقديم تحويلات نقدية مباشرة للفلاحين تحل محل الدعم المتعدد للمدخلات المستخدمة في الزراعة، و تم تخصيص مبلغ ١٠ مليارات ليرة سورية للصندوق في ميزانية ٢٠٠٩.

٦. استمرت السلطات في إدخال الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك تبسيط إجراءات الاستثمار، وتحديث المعايير المحاسبية، وترشيد النظام الضريبي. وبداية من يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ تم رفع حد الأجور المعفاة من الضرائب، ولتعويض الإيرادات العامة تمت زيادة الحد الأقصى لمعدل الضريبة على دخل الأفراد من شريحة ٧٥ ألف ليرة شهرياً فما فوق من ٢٠% إلى ٢٢%.

ثانياً: الآفاق الاقتصادية على الأمدين القريب والمتوسط

٧. من المتوقع أن يساهم التعافي الاقتصادي الحالي لدى الشركاء التجاريين في زيادة تدريجية في الصادرات ، وتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك يُتوقع أن يستمر القطاع الزراعي في التعافي من الجفاف الحاد الذي أصابه خلال العامين

الماضيين. ومن ثم ينتظر أن يحقق النمو غير النفطي حوالي ٥% في عام ٢٠١٠. بينما يتوقع أن يظل التضخم منخفضا. علاوة على ذلك يُنتظر أن يستمر الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في النمو بشكل قوي .

٨. تتضمن ميزانية ٢٠١٠ تخفيضا معتدلا في عجز المالية العامة استنادا إلى تحسن طفيف في الإيرادات، والحد من الإنفاق الجاري. وتشمل الميزانية زيادة في الإنفاق تصل إلى ١٣% مقارنة بنتائج عام ٢٠٠٩، وتقر الموازنة زيادة بسيطة في الإنفاق الجاري وارتفاعا في الإنفاق الاستثماري بحوالي ١٩% مقارنة بميزانية عام ٢٠٠٩ (و بحوالي ٣٠% مقارنة بالمقدر الأولي لعام ٢٠٠٩).

٩. من المتوقع أن ينخفض العجز في حساب المعاملات الخارجية إلى ما يقرب من ٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠، وهو ما يعكس جزئيا اعتدالا في الاستهلاك الحكومي. ويُتوقع أن يؤدي استمرار النمو العالمي إلى زيادة في متحصلات أخرى للقطاع الأجنبي.

١٠. من المتوقع أن تتحسن الآفاق الاقتصادية على الأمد المتوسط مع التعافي العالمي والإقليمي التدريجي، والتطور في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المحلية، إلا أن أي تأخر في التعافي الاقتصادي العالمي، أو تعثر في تطبيق الإصلاحات المحلية قد يؤثر على هذه التوقعات، ويعوق نمو الاقتصاد السوري.

ثالثا: مناقشة السياسات

ألف: السياسة المالية

١١. كان اتساع عجز المالية العامة ملائما لتخفيف تأثير الكساد العالمي. ولكن الاستئناف التدريجي لخفض عجز المالية العامة ضروري من أجل الحفاظ على الاستدامة المالية. ومن المهم في هذا الصدد إعادة النظر فيما تضمنته الموازنة من زيادة كبيرة في الاستثمارات العامة وخاصة بعد الزيادة الضخمة في الاستثمارات في عام ٢٠٠٩، وسيكون ذلك متوافقا مع القدرة الاستيعابية ويساعد على خفض العجز الكلي في المالية العامة إلى حوالي ٤.٨% تقريبا من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠١٠. ولذلك تحت البعثة السلطات على ربط زيادة الأجور في القطاع العام بالأداء وإصلاح الخدمة المدنية بغية تحسين كفاءتها. وكذلك ينبغي

تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور قيادي في تحديث البنية التحتية، وتنفيذ برامج الاستثمار الأخرى بما في ذلك في سياق الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع اتخاذ التحولات الوقائية الكافية.

١٢. الإصلاحات الأخيرة لدعم أسعار المحروقات الجديرة بالثناء أسفرت عن زيادة ملحوظة في الكفاءة، وانخفاض في الفاقد والتسرب الأمر الذي انعكس في انخفاض الاستهلاك المحلي. أوقفت السلطات إصدار قسائم الديزل، وقدمت عوضاً عنها تحويلات نقدية موجهة لمساعدة الأسر المعوزة. وستساعد هذه الإصلاحات على خفض تكلفة الدعم مع تحسين استهداف المساعدة. وفي هذا السياق، تشجع البعثة السلطات على الحيلولة دون السماح بعودة دعم الأسعار بشكل كبير وغير كفء كما كان الوضع عليه في الماضي.

١٣. ترحب البعثة بالتقدم الكبير في العمل التحضيري لاستحداث ضريبة القيمة المضافة، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة لمزيد من الجهود. وتضم الإنجازات إعداد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون الإجراءات الضريبية. علاوة على إنشاء كل من مكتب كبار المكلفين والهيئة العامة للضرائب والرسوم، والتحديث والتقدم الملحوظ في التحضير لضريبة القيمة المضافة في مصلحة الجمارك. وتوصي البعثة بالإسراع في إعادة تنظيم الإدارات المختصة بالضرائب بما في ذلك نقل المزيد من المسؤوليات إلى الهيئة العامة للضرائب والرسوم. كما ترحب البعثة بالتبسيط الجاري للنظام الضريبي وتتصح بعدم زيادة المعدلات الضريبية. وكذلك تحت البعثة السلطات على تبسيط رسوم الاستهلاك اتساقاً مع توصيات بعثة المساعدة الفنية السابقة التابعة لصندوق النقد الدولي.

١٤. توصي البعثة بأن يتم تمويل عجز الموازنة بإصدار أذون الخزانة عوضاً عن التمويل بالعجز. وينبغي أن يتحدد سعر الفائدة على أذون الخزانة في إطار آليات السوق، ومن الضروري في ذات الوقت أن يكون المردود الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات العامة كافياً لتبرير تكلفة تمويلها.

١٥. أحرز تقدم كبير في تحسين الإدارة المالية العامة، وحدث توحيد فعال بين الموازنة الجارية والرأسمالية وأصبحت وزارة المالية تضطلع بإعداد الموازنتين والإشراف عليهما. وتم لأول مرة في موازنة ٢٠١٠ تبني منهجية الموازنة القائمة على أساس البرامج والأداء في

قطاعي الزراعة والتعليم، وتشجع البعثة السلطات على التوسع في تطبيق تلك المنهجية في قطاعات رئيسة أخرى.

١٦. ما تزال مؤسسات وشركات ومصارف عامة تقوم بعمليات شبه مالية عامة كبيرة خارج الميزانية، ومن الضروري إدخال هذه العمليات ضمن الموازنة وتحسين حثالة التبليغ عن النفقات من قبل الإدارات الحكومية والمحلية في الأقاليم المختلفة. وترحب البعثة بالجهود الرامية إلى وضع الموازنة وتنفيذها في إطار متوسط الأجل، وينبغي أن تستمر هذه الجهود وأن تشمل تقوية دور وحدتي التوقعات المالية العامة والتخطيط اللتين تم إنشاؤهما حديثاً في وزارة المالية، وتيسير زيادة تدفق البيانات والمعلومات في التوقيت اللازم بين هذه الوحدات ومختلف إدارات وزارة المالية.

ب. السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

١٧. ترحب البعثة بالتقدم المحرز في تنفيذ أجندة الإصلاح لتحديث مصرف سورية المركزي وإطار السياسة النقدية، لكن تحديات هامة ما تزال قائمة. وفي هذا السياق، من شأن تحسين استقلال عمليات مصرف سورية المركزي تعزيز قدرته على صياغة السياسة النقدية وتنفيذها. وكذلك تشجع البعثة السلطات على استعمال أذون الخزانة كأداة من أدوات السياسة النقدية لسحب السيولة الزائدة من السوق، وإذا لم يتم ذلك فسيتعين على مصرف سورية المركزي أن يصدر شهادات الإيداع الخاصة به. وكذلك ينبغي أن يتم التوجه إلى توريق رصيد الدين الحكومي لدى مصرف سورية المركزي.

١٨. اتخذ مصرف سورية المركزي عدة قرارات مؤخرًا لمواجهة آثار الأزمة العالمية. إن تعديل الاحتياطي القانوني للمصارف على أساس حجم الإقراض لأغراض استثمارية قد يشجع المصارف بمرور الوقت على تمويل مشاريع أقل ربحية. وهناك حاجة أن تقوم الحكومة بإلغاء التدريجي لبرامج الإقراض التفضيلية للمصارف الحكومية لكي تتمكن المصارف من تخصيص اعتماداتها وفقاً لمعايير الإقراض الداخلية الخاصة بها. هذا فضلاً عن أن الزيادة الأخيرة لحد الانكشاف الائتماني لمشروعات التنمية قد تزيد من تعرض المصارف للمخاطر. وللحد من هذه المخاطر يقوم المصرف المركزي بوضع شروط إضافية لضمان سلامة هذا الائتمان. ويمكن تحقيق الأهداف المشروعة للإجراءات سالف الذكر عن طريق وسائل أخرى. وبصفة عامة، إن وجود الاحتياطي الإلزامي على الودائع الذي يتغير مع نوع الإقراض،

وأسعار الفائدة المرجعية على الودائع (في ظل عدم وجود أدون خزانة)، والإقراض الموجه من جانب المصارف الحكومية سيؤدي إلى إعاقة التطور المقصود لإطار السياسة النقدية القائم على أساس السوق، ولذلك فإن السلطات مدعوة إلى الاستمرار في السحب التدريجي للإجراءات سالفة الذكر.

١٩. كان تأثير الأزمة العالمية على القطاع المالي محدوداً بسبب انخفاض درجة انكشافه على المستوى العالمي والضوابط الاحترازية للمصرف المركزي، فقد ظلت كفاية رأس المال للقطاع المصرفي عند حوالي ٢٠٪، وهي نسبة تفوق متطلبات مصرف سورية المركزي ولجنة بازل. استمرت السيولة متوفرة في المصارف الخاصة وظل متوسط القروض المتعثرة لديها منخفضاً، كما بقيت ربحية المصارف الخاصة وقروضها المتعثرة مستقرة.

٢٠. ترحب البعثة بالبداية الجيدة في تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير تقييم القطاع المالي لسنة ٢٠٠٨ بما في ذلك تطوير الإطار التنظيمي والإشرافي، وتحسين جمع بيانات المصارف العامة. وتشجع البعثة السلطات على الاستمرار في تحسين الإشراف المصرفي بغية الحفاظ على صحة القطاع المالي وخاصة في ظل النمو السريع لاكتتمان القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب تنفيذ بعض التوصيات إحداث تعديل في قانون مصرف سورية المركزي. وكذلك تدعو البعثة السلطات إلى تبني القانون المعدل بالسرعة الممكنة.

٢١. ينبغي إعطاء الأولوية في الفترة المقبلة لإصلاح المصارف العامة. وحسب المعلومات المتاحة يقدر متوسط نسبة كفاية رأس المال لهذه المصارف بحوالي ٢٣٪ ومتوسط نسبة قروضها المتعثرة بحوالي ٦٪، إلا أنه من المحتمل أن تكون نسبة القروض المتعثرة أقل من حجمها الحقيقي لأن المصارف العامة لا تصنف الكثير من القروض متأخرة الدفع كقروض متعثرة لأن الحكومة تضمن معظم تلك القروض ضمناً وينتشر تمديد الديون المتعثرة بصفة عامة مما يعوق عمل حسابات ذات مدلول لهذه المؤشرات. وسوف يساعد القرار الأخير الذي وضعه مصرف سورية المركزي لتقييد تمديد القروض على توضيح المراكز الحقيقية لهذه المصارف في الفترة المقبلة. وترحب البعثة بالتعاون الأوثق بين كل من وزارة المالية ومصرف سورية المركزي بشأن الرقابة على المصارف العامة. وينبغي أن يكون للمصرف المركزي استقلالية إشرافية وتنظيمية كاملة فيما يتعلق بهذه المصارف لضمان امتثالها للتنظيمات الاحترازية، والمعالجة الفعالة لأوجه النقص التي تكشف عنها عمليات

الإشراف المصرفي، وكذلك ترحب البعثة بالعزم على إلزام جميع المصارف العامة بإجراء عمليات التدقيق الخارجي.

٢٢. ارتفع سعر الصرف الرسمي لليرة السورية بنسبة ٦% مقابل الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠٠٨ وأدى ذلك - إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم الداخلي في ذات العام - إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال بنسبة ١٤% تقريبا. لكن بدأ هذا الاتجاه يتراجع بثبات منذ مارس/آذار ٢٠٠٩ مع الانخفاض الكبير الذي تعرض له الدولار الأمريكي أمام اليورو وانخفاض التضخم الداخلي في سورية. وتشير التقديرات القياسية الأولية - وهي تعاني من قصور كبير في دقة الإحصاءات الاقتصادية - إلى وجود زيادة معتدلة في سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية بالنسبة إلى مستواها التوازني على المدى المتوسط. وفي هذا الصدد، لا توصي البعثة بتغيير مستوى سعر الصرف الاسمي الحالي لأنه يبدو متوائما مع قوى السوق ولوجود قصور الإحصاءات المذكور أعلاه.

٢٣. إن الارتباط القانوني لليرة السورية بنطاق حول حقوق السحب الخاصة يمكن أن يوفر ركيزة نقدية قوية مع السماح ببعض المرونة في سعر اليرة أمام العملات الكبرى، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى توسيع مجال استقلال السياسة النقدية. اليرة من الناحية العملية مرتبطة فعليا بسلة من العملات للدولار الأمريكي فيها وزن يفوق وزنه في سلة حقوق السحب الخاصة. إن تعديل السلة الواقعية المتلائم مع النظام القانوني سيكون أكثر اتساقا مع التوزيع الجغرافي لتجارة سورية الخارجية. وحيث أن الدولار يحظى بأكبر نصيب في سلة حقوق السحب الخاصة، فإن هذا يتسق أيضا مع الدور الرئيس الذي يقوم به في أسواق القطع الأجنبي والتسعير التجاري والمدفوعات الدولية. وسيؤدي الانتقال التدريجي تجاه مرونة أكبر على المدى المتوسط تزامنا مع تطور إطار السياسة النقدية إلى مزيد من استقلال السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار الخارجي.

جيم. الإصلاحات الهيكلية وقضايا أخرى

٢٤. إن التقدم في الإصلاحات الهيكلية ضروري لتسريع النمو، وزيادة التنوع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل اتساقا مع الأهداف التي ترمي إليها السلطات. وقد تم إحراز تقدم في مجالات كثيرة شملت تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات، وتقصير قائمة الواردات السلبية، وإصلاح دعم المحروقات والدعم الزراعي، وتحسين بيئة الأعمال. ومن الأهمية

بمكان المحافظة على استمرار زخم الإصلاح في هذه المجالات وفقا لتصورات الخطة الخمسية الحادية عشر. وينبغي التأكيد على إحداث مزيد من التخفيض لعدد السلع الخاضعة للتسعير الإداري، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة وتحسين القدرة التنافسية. وقد استعملت السلطات مؤخرا أسعارا مرجعية ورسومًا جمركية تختلف باختلاف بلد المنشأ كإجراء وقائي ضد ممارسات تجارية جائرة. وتوصي البعثة بإتباع طرق أخرى لمواجهة المشاكل التي دفعت لاتخاذ الإجراءات السابقة، كتعزيز قدرة الجمارك على تدقيق الفواتير بربط الإدارات بالحاسبات الآلية وتكثيف التعاون عبر الحدود.

٢٥. ترحب البعثة بعزم السلطات قبول الالتزامات الواردة في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي. وأصبح يُسمح لكل مواطن بشراء حتى ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي شهريا من مصرف محلي وتحويل هذا المبلغ إلى الخارج لتسديد معاملات جارية أو لدفع حسابات بطاقات ائتمان. وتوصي البعثة بإزالة أي قيود متبقية تمهيدا لقبول الالتزامات الواردة في المادة الثامنة.

٢٦. تحث البعثة السلطات على تحسين نوعية قاعدة البيانات الإحصائية والعمل على توفيرها لتيسير التحليل الاقتصادي وصنع السياسات. إن جودة البيانات الإحصائية وتوفيرها أقل بكثير مما حققته البلدان الأخرى المماثلة لسورية في مستوى التنمية.

Table 1. Syrian Arab Republic: Selected Economic Indicators, 2005–10

	2004	2005	2006	Est. 2007	Prel. 2008	Proj. 2009	2010
(Change in percent, unless otherwise indicated)							
National income and prices							
Real GDP	6.7	4.5	5.1	4.3	5.2	4.0	5.0
Oil	-6.1	-8.6	-7.1	-4.8	0.0	0.2	0.2
Non-oil	10.2	7.5	6.9	5.8	6.0	4.5	5.5
Nominal GDP (LS billions)	1,263	1,491	1,709	2,025	2,535	2,437	2,758
<i>Of which:</i> Non-oil	986	1,134	1,305	1,558	1,896	2,037	2,261
Nominal GDP (\$ billions)	25.0	28.6	33.5	40.6	54.5	52.5	59.4
Crude oil production ('000 barrels/day)	462	431	400	381	381	382	383
GDP deflator	10.9	12.9	9.1	13.7	19.0	-7.5	7.8
Syrian oil export price (\$ per barrel)	33.5	48.1	57.6	65.3	84.2	52.4	64.3
CPI period average	4.4	7.2	10.4	4.7	15.2	2.5	5.0
Total population (millions)	18.8	19.3	20.4	20.8	21.3	21.8	22.3
(In percent of GDP, unless otherwise indicated)							
Government finances							
Revenue	27.2	24.0	25.5	22.7	19.4	21.9	21.6
Oil revenue	11.2	7.1	7.3	4.9	5.2	4.6	5.4
Non-oil revenue	16.1	16.9	18.2	17.8	14.2	17.3	16.2
Expenditure	31.4	28.5	26.6	26.6	22.1	27.3	26.1
Current expenditure	19.0	18.1	16.3	17.0	15.3	16.6	15.6
Development expenditure	12.4	10.4	10.3	9.6	6.8	10.3	9.5
Overall balance	-4.2	-4.5	-1.1	-4.0	-2.8	-5.5	-4.4
(Changes in percent of initial stock of money)							
Broad money							
	13.4	11.8	9.2	12.4	12.5	10.2	12.1
Net foreign assets	7.5	0.1	-2.1	-3.4	-7.9	-2.0	-0.9
Net domestic assets	7.9	11.8	10.5	14.2	20.4	12.1	13.0
Credit to government	2.4	5.3	1.3	-2.9	-4.1	4.5	3.8
Credit to public enterprises	0.5	1.6	3.1	6.9	10.3	4.3	4.5
Credit to private sector	4.1	7.0	2.7	3.8	5.7	5.9	7.2
Credit to private sector (change in percent)	35.1	50.6	14.5	19.7	27.7	25.0	27.0
(In billions of U.S. dollars, unless otherwise indicated)							
Balance of payments							
Current account balance	-0.4	-0.7	-0.6	-0.9	-2.0	-2.4	-2.3
(in percent of GDP)	-1.6	-2.3	-1.8	-2.2	-3.6	-4.5	-3.8
Overall oil balance 1/	1.3	0.7	0.0	-1.0	-1.7	-1.0	-1.2
(in percent of GDP)	5.3	2.5	0.0	-2.4	-3.0	-1.8	-2.1
Non-oil exports of goods and services	6.4	7.6	9.1	11.2	13.7	13.2	14.4
(change in percent)	99.2	19.8	18.8	23.5	23.0	-4.1	9.4
Non-oil imports of goods and services	-9.3	-10.5	-11.7	-13.4	-16.2	-15.8	-17.0
(change in percent)	20.8	13.6	11.0	15.1	20.6	-2.3	7.0
Overall balance	0.2	-0.5	-1.2	0.6	0.1	0.0	-0.2
Official net foreign assets	17.6	17.4	16.5	17.0	17.1	17.1	16.9
(in months of imports of GNFS)	20.2	16.0	13.6	11.5	9.4	10.7	9.6
Nominal exchange rate LS/\$ 2/	50.5	52.2	51.0	49.9	46.5	46.3	...
Real effective exchange rate (in percent, + appreciation) 2/	0.2	-1.6	8.5	-2.9	13.9	-2.6	...

Sources: Syrian authorities; and Fund staff estimates and projections.

1/ Oil trade balance less profit of foreign oil companies.

2/ Trade-weighted average of official and parallel market rates before 2007. For 2009, data are for July (REER) and August for nominal ER.